سيكون بوابة كبيرة لخلق حراك اقتصادي واجتماعي.. رجال أعمال ومسؤولون:

«جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة» مبـــــ

● محمد بن طوار الكواري

● علي حسن الخلف

■ الـكـواري: سـيـسـاعـد في إتـاحـة المجال لـظـهـور

■ الخلـف: ضـرورة أن يـتـخـذ الجهـاز استـ

اكد عدد من رجال الأعمال والمسؤولين ان اطلاق «جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة» يعتبر خطوة هامة على طريق توطين الصناعة في دولة قطر، كما انه سيساهم في ظهور رجال أعمال جدد، كما ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي ستنمو من خلاله ستساهم بقدر كبير في المشاريع الكبرى. كما اضافوا لـ «الوطن الاقتصادي» ان تنظيم ورشة العمل المقررة غدا الاثنين بمشاركة عدد كبير من اصحاب الشأن سيكون لها دور كبير في تحديد استراتيجية الجهاز الجديد، الأمر الذي سيعطيه دفعة قوية نحو تحقيق الهدف منه، كما ان دولة قطر كانت بحاجة ماسة الى جهة ما الى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر المحرك الأساسي لاقتصاد أي دولة. وجهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، كيان جديد تم انشاؤه بناءً على توجيهات حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى، ودعم سمو الشيخ تميم بن حمد

تحقيق- عبدالعزيز أحمد

يملك جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة توجها استراتيجياً يتماشى مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ الهادفة إلى بناء اقتصاد متنوّع، وتتطلّع قطر في المستقبل نحو قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتوفير الخدمات الحيوية لاقتصاد الدولة.

بداية قال السيد محمد بن أحمد بن طوار الكواري، عضو اللجنة التنفيذية وعضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة قطر، ان خطوة اطلاق جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتبر خطوة جيدة ورائدة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة قطر، وتشجيع رجال الأعمال على دخول قطاع الصناعة، وكنا نطالب بهذا منذ فترة طويلة، فهي تعتبر بادرة طيبة جاءت في وقتها.

نقطة تحول لدعم المشاريع

وكشف الكواري عن انه سيشارك في ورشة العمل التي سيعقدها جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، يوم غد، بمشاركة الأطراف المعنية بقطاع الاعمال الصغيرة والمتوسطة وكافة أصحاب المصالح، حيث سيطالب بضرورة توفير كافة التسهيلات سواء من الأراضي او القروض، الدراسات، مصادر الطاقة، مع ضرورة جذب وتشجيع المزيد من رجال الأعمال الجدد لدخول هذا القطاع، حيث انه قطاع مهم لكنه غير سهل، ويحتاج لأمور كثيرة وتسهيلات مادية، وهذا يعتبر نقطة بداية.

ولفت الكواري الى ان غرفة تجارة وصناعة قطر قد شاركت في انجاح هذا المشروع منذ الإعلان عنه، وتواصلت من خلال رئيسها الشيخ خليفة بن جاسم بن محمد آل ثاني رئيس غرفة تجارة وصناعة قطر، مع كافة المسؤولين والجهات المعنية طوال الفترة الماضية.

كما شدد الكواري على ان مثل هذه الفكرة تسد الثغرة التي كانت موجودة من قبل في حلقة التصنيع محليا، حيث ان هناك مشاريع كبرى في دولة قطر، وهي بكل تأكيد بحاجة الى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لتمدها باحتياجاتها، فهذا يعتبر نقطة تحول ودعم للصناعة والصناعيين، ومبادرة تشكر عليها الدولة، كما ان هناك تحديات كثيرة تواجه القطاع الخاص سوف تكون مطروحة على طاولة ورشة العمل يوم «٢٦» الجاري، حيث تتابعها الغرفة من حين لآخر مع منتسبيها من خلال تواصلها المستمر معهم، وسوف نفتح كافة المواضيع الأخرى المعلقة سواء على المستوى المحلي او الأقليمي.

ويشير الكواري الى ان الدول الصناعية الكبرى تعتبر الصناعات الصغيرة والمتوسطة فيها هي الرافد الأساسي لنحو ٨٠ - ٩٠٪ من حاجة المشاريع الكبيرة، وهذه الدول ربما تكون قد بدأت في الصناعة دون وجود مصادر للطاقة على اراضيها، وأصبحت بعد ذلك من اهم الدول الصناعية، اما بالنسبة لنا في دولة قطر فبحمد الله وفضله يوجد لدينا مصادر الطاقة المتنوعة والأمور الأخرى اللازمة وتحل كافة المعوقات لعمل قاعدة صناعية عريضة على هذه الأرض.

يخلق حراكا اقتصاديا واجتماعيا

بدوره اكد السيد محمد بن صالح الكواري، رئيس مركز الخليج للتنمية، ان هذا المشروع سيكون بوابة كبيرة لخلق حراك اقتصادي واجتماعي، حيث سيتيح لأصحاب المبادرات سواء أفراد أو شركات- ذوي الامكانات المحدودة- بيئة مناسبة للعمل.

كما أكد الكواري ان الجهاز الجديد سيساعد هؤلاء الأشخاص في أمور عدة مثل دراسة المشروع، التدريب، التمويل، مشيرا الى انه سيساهم ايضا في خلق وتطوير واتاحة المجال لظهور قيادات وكفاءات، وانجاح المبادرات الفردية، التي لم يكن نجاحها واردا في الظروف العادية التقليدية، وهذا يعتبر ادراكا من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير البلاد المفدى، وسمو الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني ولي عهده الأمين، وبدعم قوي ومباشر من معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، الذي كلف بتشكيل اللجان الخاصة باعداد الدراسات، ادراكا بأهمية دور القطاع الخاص والمبادرات الفردية، وأن الدولة مسؤولة عن تعزيزها، ونتطلع الى ان يتبوأ جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مكانته اللائقة ويؤدي دوره على خير وجه، لما فيه صالح المواطنين.

ولفت الكواري الى ان هذه المبادرة القيمة والهامة جدا تأتي ايضا في إطار حرص الدولة على مساندة الأفكار الناجحة التي تثبت جدواها الاقتصادية، وتعزز مساهمة المواطن الفعالة في الوطن للنهوض به في هذا القطاع الهام.

استراتيجية واضحة

من جانبه، قال السيد علي حسن الخلف، رجل أعمال «سبق وناقشنا ضرورة انشاء جهة معينة تختص بتمويل وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة قطر في إطار غرفة تجارة وصناعة قطر، وبالفعل تم وبحمد الله الإعلان عن جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي حظي برعاية كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير البلاد المفدى، وسمو الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني، ولي عهده الأمين، وبدعم معالي رئيس مجلس الوزراء، بجانب اهتمام كبير من الجهات المعنية، مثل وزارة الأعمال والتجارة،

والأمانة العامة للتخطيط التنموي، حيث سيسخر من خلال آلية واضحة وسهلة امكاناته

● الجهاز الجديد سيتولي تأهيل الراغبين في اقتحام قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تتمتع بمزايا عديدة تتناسب واحتياجات الأعمال

بنك الدوحة يطلق بطاقات الخصم والائتمان للمشاريع الـ

الدوحة - الوطن الاقتصادي

أطلق بنك الدوحة، الذي يعد أحد البنوك الرائدة في تقديم حلول الدفع امس، حلا مثاليا للنقد والائتمان للأعمال التجارية الصغيرة للمرة الأولى في السوق. فتتوافر الآن بطاقة خصم وبطاقة ائتمانية جديدة ضمن برنامج «تطوير» الموجه لعملاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة لدى بنك الدوحة حيث يمكنهم التمتع بطريقة بسيطة وآمنة وسهلة تمكنهم من إدارة الأموال الخاصة بأعمالهم.

وقد تم تزويد البطاقات بمجموعة من المزايا العديدة التي تم تصميمها لتناسب احتياجات الأعمال؛ فيمكن التمتع بالراحة فيما يتعلق بالدفعات الخاصة بالمورد كدفعات البضائع، والخدمات، والمشتريات الخاصة بالأعمال من خلال خطوة واحدة بسيطة باستخدام البطاقة. وتعد البطاقات بديلاً آمناً عن النقد مع كل عملية يتم إجراؤها مع توافر إمكانية إلغاء البطاقة في حالة فقدانها أو سرقتها مما يضمن أقصى درجات الأمن والسلامة.

ويتضمن كشف الحساب الشهري كافة المعلومات المطلوبة لتسوية سريعة ودقيقة للايصالات بحيث تتمتع الأعمال بمزيد من الرقابة على الأموال، ناهيك عن أن هذه الميزة تضمن أيضاً توفير الوقت والمال بسبب توفير الورق المستهلك مع إسقاط رسوم حفظ الدفاتر.

ويمكن تحديد الموظفين الذين يحملون بطاقات العمل المسجلة بأسمائهم مما يوفر المرونة داخل المؤسسة.

وتوفر جميع بطاقات منتج تطوير العديد من الخصومات والعروض المختارة بصورة خاصة على مستوى المنطقة مما يعمل على مساعدة العملاء في الحصول على أفضل الصفقات المتصلة بأعمالهم. بالإضافة إلى ذلك، وفي ظل وجود برنامج تطوير الخاص بمكافأة ولاء العملاء، فإن كل المصروفات التي تتم عبر بطاقة تطوير الائتمانية تمكّن العملاء من استعادة النقد من بنك الدوحة إلى الأعمال وبذلك فهي تضمن تحقيق أقصى مستوى من